الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
9 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرالتا (نائب الرئيس) ..... (باراغواي)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

080109 080109 08-54993 (A)

في غياب السيد ماجور (هولندا)، تولى السيد بيرالتا (باراغواي)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/68/38[1]، A/63/222 و A/63/215)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/63/214، A/63/216، A/63/364[1] و A/63/205)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (تابع) (A/63/217)

١ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): قالت إنه سوف يلزم إجراء دولي قوي لتحقيق المساواة للمرأة. وقد أنشأت إسرائيل مؤخراً لجنة لتكافؤ الفرص ضمن وزارة العمل. وتقوم اللجنة بجمع إحصاءات عن المساواة في مكان العمل، وتنظم حملات، وتعمل كمكتب مظالم من اختصاصه اتخاذ الإجراءات القانونية. وهناك وكالتان حكوميتان أُخريان تساعدان في صياغة القوانين والسياسات وتكفل تعيين مستشار جنساني لكل عُمدة. وبرغم هذه الجهود، لا تزال مرتبات المرأة تعادل ٨٣ في المائة فقط من مرتبات الرجل، وهناك ١٧ فقط من بين ١٢٠ عضواً في الكنيست من النساء. وعدد النساء في الوزارة قليل، وإن كُن يشغلن مناصب مرموقة. وتلتزم إسرائيل بتصحيح الموقف ويمكنها فضلا عن ذلك الاعتماد على المنظمات غير الحكومية النشطة.

٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، صدَّقت إسرائيل على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو). وترحب إسرائيل باهتمام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالمنع والحماية والمقاضاة، ويسير على سياسات تعطي الأولوية لحماية الضحايا ودعمهم بدلاً من المقاضاة.

٣ - وقد رحبت إسرائيل بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، اللذين أدانا العنف الجنسي في سياق النزاع المسلح؛ ويجب تقديم مُرتكبي مثل هذه الجرائم للعدالة. وتؤيد إسرائيل بقوة البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن الوساطة (S/PRST/2008/36) وقد عدَّلت القانون الوطني لضمان إلحاق المرأة بأي جماعة معنية بمفاوضات بناء السلام أو حل النزاعات. وبالنظر إلى المناقشات القادمة، يود وفدها أن يؤكد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشير إلى المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة دون تمييز أو مناطق رمادية. وينبغي عدم وضع أي من هذه القيود لأي سبب.

٤ - **السيدة الصالح** (البحرين): قالت إن دستور بلدها، المستمد من الشريعة الإسلامية، يؤكد على احترام المرأة وتمكينها. وقد أُنشئت لجنة عُليا للمرأة بوصفها مركز تنسيق لتقرير السياسات المتعلقة بقضايا المرأة. وقد أعطت عملية الإصلاح للمرأة حقوقاً سياسية كاملة؛ ففي الانتخابات البلدية والبرلمانية عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، كان يحق للمرأة التصويت والترشح للمناصب. وقد أُختيرت البحرين لاستضافة المكتب الإقليمي للتمكين الاقتصادي للمرأة العربية. ولا تزال المرأة البحرينية تنشط على الساحة الدولية، بصورة فردية أو في رابطة المرأة البحرينية.

٥ - وأضافت أنه تم افتتاح دارين لإيواء ضحايا العنف الأُسري وثمانية مكاتب استشارية جديدة للأُسرة، وهذه الأخيرة تم افتتاحها بعد عقد حلقة عمل بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقامت منظمات المجتمع المدني بتنظيم مناسبات وحملات لمكافحة التمييز بين الجنسين، والضغط

(١) تُنشر فيما بعد.

من أجل وضع مدونة للأُسرة، وفتح مراكز للأطفال، وإنشاء خط ساخن. وقام الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بزيارة البلد لإجراء استقصاء عن كيفية إشراك المرأة في صنع القرار.

٦ - وناقشت حلقة دراسية دعمتها شراكة الشرق الأوسط التابعة للولايات المتحدة خططاً لوضع مدونة للأُسرة، اعتماداً على مفهوم الحوار الوطني ومستعينة بتجربة المغرب في ربط حقوق المرأة بالإطار التشريعي القائم. وأكد رئيس الوزراء أن أي مدونة للأُسرة يلزم أن يقبلها جميع الأطراف. وقد أُحرز تقدم أيضاً في مسألة منح الجنسية لأبناء النساء البحرينيات: فقد أعدت وكالة الهجرة والجوازات والأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة قائمة بالنساء المستحقات، أُحيلت إلى المحكمة الملكية. وقد اتُخذت سلسلة من التدابير تكفل الضمان الاجتماعي للمرأة.

٧ - **السيدة سو** (ميانمار): قالت إن القانون التقليدي لميانمار يكفل الحرية وحقوقاً متساوية للمرأة، بما في ذلك الحق في حيازة الممتلكات والإرث. وتعمل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار من أجل النهوض بالمرأة في ١٢ مجالاً من مجالات الاهتمام التي حددها منهاج عمل بيجينغ. وقد أُنشئ اتحاد شؤون المرأة في ميانمار كمنظمة غير حكومية للقيام بأنشطة من أجل تشجيع النهوض بالمرأة استناداً إلى مبادئ توجيهية وضعتها اللجنة الوطنية. وهناك منظمات أخرى مثل رابطة رعاية الأُمومة والطفولة في ميانمار ورابطة مباشرات الأعمال التجارية في ميانمار واتحاد الرياضة النسائي وهو ينشط أيضاً في تشجيع النهوض بالمرأة.

٨ - ولدى ميانمار سياسة عدم التسامح على الإطلاق فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة وتؤكد على التنمية الاجتماعية في جهودها للقضاء على هذا العنف. وتشجع الحكومة وعدة منظمات نسائية السياسات التي تكفل تلبية الاحتياجات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والفتاة بصورة منهجية. وتعمل الحكومة أيضاً على تشجيع رفاه المرأة في المناطق الريفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقامت ٢٤ منطقة إنمائية خاصة وتركز على تحسين الحياة الاقتصادية للمرأة إلى جانب تحسين خدمات النقل والخدمات الصحية والتعليمية وتوفير المياه الصالحة للشرب.

٩ - وتم وضع إطار شامل يتضمن تعزيز التشريعات، وخطة عمل وطنية، وزيادة التعاون على المستويين الوطني والدولي لمعالجة مشاكل الاتجار بالأشخاص. وقد انضمت ميانمار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وقد أصدر بلدها قانوناً لمكافحة الاتجار بالبشر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ وخلال الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والربع الأول من عام ٢٠٠٨، أُحيلت إلى القضاء ٢٣٩ قضية اتجار وصدرت أحكام ضد ٣٧٨ ٦ مُتهماً.

١٠ - **السيدة شيبيساكوندا** (زامبيا): قالت إن حكومتها منذ اعتماد سياساتها الجنسانية الوطنية في عام ٢٠٠٢، اتخذت تدابير لتيسير تنفيذ هذه السياسات وأدرجت البُعد الجنساني في الخطة الإنمائية الوطنية الخامسة. وتتضمن الخطة فصلاً خاصاً عن العلاقة بين الجنسين والتنمية، يحدد خمسة مجالات للتدخُّل المركَّز، وهي، زيادة معدل استبقاء الفتيات في نظام التعليم، وخفض العنف القائم على نوع الجنس، وحسر انتقال مرض الإيدز، وزيادة فرص الحصول على ملكية الأرض، وبناء القدرات في مجال التحليل الجنساني.

١١ - وإدراكاً من الحكومة بأن العنف القائم على نوع الجنس يعمل على زيادة مخاطر انتقال مرض الإيدز، خاصة بين النساء والأطفال، فقد عدَّلت قانون العقوبات ليتضمن

أحكاماً خاصة عن الجرائم الجنسية. واتخذت أيضاً خطوات لوضع تشريع شامل يتصدى للعنف القائم على نوع الجنس.

١٢ - واستجابة لزيادة مشاركة الفتيات في التعليم، اتخذت الحكومة تدابير إدارية مثل إلغاء الرسوم المدرسية، وتنفيذ تدابير العمل الإيجابي، وإنشاء مدارس داخلية أسبوعية خاصة في المناطق الريفية. ولا يزال الشركاء المتعاملون والشركاء في التنمية يقومون بدور محوري في دعم تعليم الفتيات عن طريق تقديم المنح المالية.

١٣ - وقد وُضع برنامج للتوعية من أجل القادة التقليديين لتغيير الممارسات الثقافية التي تضرّ بالمرأة وقد ساعد على خفض المواقف السلبية تجاه المرأة. وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز، لا تزال زامبيا تواجه تحديات من بينها ارتفاع معدل الوفيات النفاسية، وارتفاع مستويات الفقر، وانتشار وباء الإيدز. وزامبيا، شأنها شأن بلدان نامية أخرى، تحتاج إلى معونة مالية للبرامج الجنسانية ومساعدة تقنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها والمتعلقة بالمرأة.

١٤ - **السيدة تاراسينا** (غواتيمالا): قالت إنه بفضل نظام مجالس التنمية الحضرية والريفية في غواتيمالا، تزداد مشاركة المرأة في الحياة العامة، كما ازداد عدد المنظمات النسائية. وقد تم تعديل القوانين وتجديد المؤسسات لكي تصبح قادرة على خفض العنف المترلي، ومعاقبة الاتجار بالبشر، ومحاربة التمييز القائم على نوع الجنس والمنشأ العرقي، وإصلاح التعليم، وتنفيذ برامج الصحة الإنجابية.

١٥ - وبموجب قانون صدر أخيراً لمكافحة قتل الإناث والأشكال الأخرى من العنف ضد المرأة، أصبح قتل الإناث جريمة يعاقب عليها بالسجن من ٢٥ إلى ٥٠ عاماً دون استئناف. وقد تعهدت الدولة بإقامة مراكز دعم متكاملة لضحايا العنف من النساء، وتعزيز لجنة التنسيق الوطنية لمنع العنف المترلي والعنف ضد المرأة، وتنفيذ الخطة الوطنية لمنع العنف المترلي والعنف ضد المرأة والقضاء عليه.

١٦ - وسوف تقدم غواتيمالا تقريرها المرحلي السابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها القادمة، لتوضيح ما توليه من أولوية عالية لقضايا المرأة. وتؤيد حكومتها حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة، ولكنها تود الحصول على المزيد من المعلومات المفصلة عن نطاق الحملة وإنجازاتها.

١٧ - وأضافت أن بلدها يعلق أهمية كبيرة على قضية المساواة بين الجنسين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وبعد أن أشارت إلى أن الجمعية العامة اعترفت بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قالت إن حكومتها ملتزمة بالعمل على إدراج المنظور الجنساني في برامج التنمية المستدامة. ويجب إتاحة المزيد من الموارد للبرامج والأنشطة ذات الصلة. وأضافت أن وفدها يهنئ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على عمله من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ودعمه للمؤسسات الوطنية.

١٨ - وقد رحبت غواتيمالا باعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ثم اعتماد القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يطالب باتخاذ تدابير إضافية لمنع أعمال العنف والاعتداء الجنسيين ضد المرأة والفتاة. وتؤيد حكومتها الحملة التي استهلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تحت عنوان ''لا للعنف ضد المرأة''، وتأمل في إجراء تحليل جنساني للتوقيعات التي تم جمعها لتحديد النسبة المئوية من الرجال المستعدين لإنهاء العنف ضد المرأة. وينبغي للاحتفال السنوي باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة بأن يحدث فرقاً في الحرب ضد هذا العنف.

١٩ - **السيدة مورغان – موس** (بنما): قالت إن برامج بنما في التنمية البشرية تعطي أولوية عليا للترويج لصحة المرأة

والقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. ولزيادة الوعي عن المشكلة العامة الخطيرة التي يسببها العنف المترلي، استهلت وزارة التنمية الاجتماعية حملة تحت شعار ''إذا ضَرَبْت أحدنا، فأنت تضربنا جميعاً''. ويجري تنفيذ هذه الحملة بالاقتران مع اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ومن بين أهدافها زيادة الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة.

٢٠ - وأضافت أن قانون العقوبات في بنما قد عُدِّل لتوقيع عقوبات تصل إلى السجن ٣٠ عاماً لمرتكبي جرائم تنطوي على العنف المترلي. وسوف تكون قاعدة البيانات التي تنسقها الأمانة العامة للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ مفيدة في وضع سياسات واتخاذ تدابير للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

٢١ - وقالت إن وزارة الصحة تنفذ استراتيجيات لتحسين الصحة العامة للمرأة. ويتضمن البرنامج الشامل لصحة المرأة مبادئ توجيهية للمراقبة الوبائية الخاصة بالوفيات النفاسية وتدابير لتحسين الرعاية قبل الولادة. ومن أهداف البرنامج تقديم رعاية صحية شاملة للمرأة في جميع مراحل حياتها، خاصة بين الجماعات المعارضة، مثل النساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة؛ وتوسيع تغطية الرعاية وتحسين نوعيتها قبل الوضع وأثناءه وبعده وكذلك بعد سن اليأس؛ وتعزيز القدرة التشغيلية للخدمات الصحية الخاصة بالمرأة؛ وتشجيع التدريب ورفع الكفاءة العلمية والتقنية للموارد البشرية؛ وتشجيع البحوث الطبية والنفسية الاجتماعية في مجال صحة المرأة؛ والتشجيع على اتباع نهج متكامل تجاه الصحة الجنسية والإنجابية؛ والإشراف على البرنامج على جميع المستويات ورصده وتقييمه.

٢٢ - **السيدة تاديسي** (إثيوبيا): أكدت أن كل خطوة في اتجاه تمكين المرأة تؤدي إلى تقدم المجتمع ككل. وقالت إنها توافق على الاستنتاج الذي خلص إليه تقرير الأمين العام (A/63/217) وهو أن تحقيق نتائج مؤتمر بيجينغ والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة يتطلب الإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في السياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنمائية. وأضافت أنها تتفق أيضاً مع التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/63/214) على أهمية اتباع نهج شامل إزاء منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، وهو لا يزال منتشراً، سواء كان نتيجة للمواقف العُرفية، أو الفوارق الاقتصادية، أو النشاط الإجرامي.

٢٣ - وأضافت أن حكومتها ملتزمة بتحسين حالة المرأة. ويعترف الدستور بحق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للأُمة، بما في ذلك على مستوى صنع القرار. وقد اتُخذت تدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وزيادة مشاركتها في عملية التنمية. وتم الاضطلاع بأنشطة لزيادة الوعي وأنشطة الدعوة والمساندة لتعزيز تكافؤ الفرص للمرأة في القيام بأدوار صنع القرار، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب في موقع المسؤولية. فهناك على سبيل المثال ١١٧ امرأة في مجلس ممثلي الشعب، وتولت المرأة عدداً من المناصب الإدارية والعامة أو كانت تشغل هذه المناصب.

٢٤ - وتوجّه السياسة الصحية الحالية اهتماماً خاصاً للأُسرة، وخاصة احتياجات النساء والأطفال. ففي قطاع التعليم، بُذلت جهود لزيادة معدلات التحاق واستبقاء الفتيات والنساء. ولضمان مساواة المرأة في الحقوق أمام القانون، تم توقيع قانون العقوبات بصورة شاملة لتجريم أشكال العنف ضد المرأة من قبيل الاغتصاب والاختطاف وتوقيع عقوبات على هذه الجرائم بالسجن من ١٠ إلى ٢٥ عاماً. ويعطي قانون الأُسرة حقوقا متساوية للمرأة في مجالات من قبيل الإرث والطلاق وحضانة الأطفال. واعتُمدت تشريعات إضافية تسمح بحصول المرأة على الأراضي والائتمانات والموارد الإنتاجية الأخرى.

٢٥ - وقالت إن وفدها لا يزال ملتزماً بالنهوض بالمرأة وإدماج المنظور الجنساني في كافة قطاعات التنمية. وتعدّ المساواة بين الجنسين حقاً هاماً من حقوق الإنسان ويجب تشجيعه عن طريق التنسيق والشراكات الاستراتيجية في سياق جهود الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وينبغي للشركاء في التنمية زيادة مساعدتهم المالية والتقنية لترجمة الأهداف التي يتقاسمها المجتمع الدولي إلى أفعال.

٢٦ - **السيد فالفاتني** (النرويج): قال إنه لا يمكن لأي أُمة أن تتجاهل موهبة المرأة التي تمثل نصف القوى العاملة والتي عندما تدخل مجال صنع القرار تحسِّن الأداء والإدارة. ففي النرويج على سبيل المثال، وجدت حكومته أنه من غير المقبول، حتى على الرغم من أن قرابة ٦٥ في المائة من خريجي الجامعة من النساء، أن تظل مجالس الإدارة العامة حِكراً على الذكور. وإزاء التقدم البطيء في تغيير هذه الحالة، اعتمدت حكومته في عام ٢٠٠٣ مشروع قانون يطالب بأن يكون ٤٠ في المائة على الأقل من مديري الشركات العامة المدرجة في البورصة النرويجية من النساء. ويبلغ الرقم الحالي ٣٩ في المائة مقابل ٧ في المائة عندما اعتُمد مشروع القانون. وتخضع الشركات المملوكة للدولة لنفس الشروط.

٢٧ - وبغية إيجاد توازن أفضل بين الحياة العملية والحياة الأُسرية دون تأثير على المساواة بين الجنسين، قررت حكومته إعطاء الآباء حوافز لقضاء مزيد من الوقت في المنزل وتشجيع الأُمهات على عدم ترك وظائفهن لرعاية أطفالهن. ويُعرض على البرلمان مشروع قانون بتمديد إجازة الآباء في فترة الحمل من ستة أسابيع إلى عشرة أسابيع؛ أما الأسابيع التي لا يستخدمها الأب فيمكن ترحيلها إلى الأُم. وأعرب عن أسفه لأنه على الرغم من كثرة الحديث عن إدماج المنظور الجنساني أثناء النقاش الحالي، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل. وعلى سبيل المثال، تم ترشيح ١٣ رجلاً و ٦ نساء كأعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب بذل كل جهد لتحقيق التوازن بنسبة ٥٠ في المائة بين الجنسين في هذه اللجنة أثناء انتخاب الأعضاء في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٨ - **السيدة ميلون** (الأرجنتين): أكدت على أهمية إيجاد نهج شامل تجاه القضايا الجنسانية وتمكين المرأة يراعي الدور الهام الذي ينبغي أن تقوم به المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٢٩ - وقالت إن حكومتها اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قانون الاتجار بالبشر لتنفيذ البرنامج الوطني لمنع الاتجار بالبشر والقضاء عليه ومساعدة الضحايا. وأكدت أنه من الضروري القضاء على الأسباب الجذرية للاتجار، وهي العرض والطلب، وتعهدت بتأييد وفدها الكامل لجهود المجتمع الدولي للقضاء على هذه الآفة.

٣٠ - وأضافت أن وفدها يرحب بالجهود المبذولة لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة، خاصة في حالات النزاع المسلح، على المستوى الدولي؛ أو في الأمم المتحدة، على سبيل المثال، من خلال قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ أو في منظمة الدول الأمريكية. وفي الأرجنتين، نفذ المجلس الوطني للمرأة حملته عن العنف ضد المرأة وتضمنت التدريب، والمساعدة التقنية، وزيادة الوعي. وقدم مركز ضحايا العنف الجنسي المشورة للضحايا من الأطفال والمراهقين والبالغين من الجنسين منذ عام ١٩٩٥. وفضلاً عن هذا، استُهلت في عام ٢٠٠٦ حملة الضحايا ضد العنف. كذلك وافقت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على إعداد حملة لمحاربة العنف ضد المرأة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥.

٣١ - واتُخذت إجراءات في سياق نهج حكومتها الشامل تجاه حماية صحة المرأة في جميع مراحل حياتها لخفض الوفيات النفاسية. واعترف البرنامج الوطني للصحة الجنسية وترشيد الإنجاب لعام ٢٠٠٢ بالحق في الصحة وحق كل شخص في

اتخاذ قرار واع بشأن استخدام طريقة يمكن الرجوع فيها وغير إجهاضية ومؤقتة لتنظيم النسل من أجل تسهيل القرارات بشأن ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي إنجاب أطفال أو بشأن المباعدة بين فترات الحمل وتوقيت الحمل. وبهذه الروح ذاتها، استُهل البرنامج الوطني للتربية الجنسية الشاملة.

٣٢ - وقالت إن وفدها يرحب بالجهود المبذولة لزيادة الاتساق على نطاق المنظومة، وخاصة فيما يتعلق بالهيكل الجنساني الجديد. ولكن يجب أن يلبي هذا الهيكل الجديد الاحتياجات على أرض الواقع ويشمل آلية إدارة فعالة مشتركة بين الدول. وينبغي ألا يقضي ببساطة على الآليات القائمة بل ينبغي أن يستوعب قدراتها ومعارفها، بينما يوفر المزيد من التنسيق والاتساق، والقيادة الواضحة والمساءلة، والقدرة التشغيلية على الأرض، والتمويل الكافي.

٣٣ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال ملايين النساء محرومات من حقوق الإنسان، وهو ما يقيد من فرصهن وبذلك يعرقل تنمية مجتمعاتهن. ويجب على المجتمع الدولي العمل على تعزيز حقوق المرأة من خلال تنفيذ نتائج مؤتمر بيجينغ والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأعربت عن أسفها للحالة المأساوية لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وهي الحالة التي تعزى مباشرة إلى أطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث. وأضافت أنه لا يمكن المغالاة في الضريبة التي تقع على المرأة الفلسطينية وأُسرها من جرَّاء الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان من جانب إسرائيل، وهي دولة الاحتلال. فالمجتمع الفلسطيني قد تمزَّق والأُسر الفلسطينية دُمرت. وبينما تواصل المرأة الفلسطينية، مثلها مثل المرأة في كل مكان، محاربة الظلم والتمييز في مجتمعها، فإن الاحتلال وآثاره يضاعفان من ضخامة العقبات التي تعترض النهوض الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة.

٣٤ - وقالت إن المرأة الفلسطينية تتوق إلى العيش هي وأُسرها في بيئة حرة وديمقراطية ومأمونة وهي تواجه بعضاً من الممارسات الأكثر وحشية من جانب قوة الاحتلال: فالأعزاء يُقتلون؛ والمنازل تُهدم؛ والأراضي تُدمر؛ والأشجار تُقتلع؛ والمستوطنات آخذة في الاتساع؛ إلى جانب جدار الفصل غير القانوني. وتمثل القيود المفروضة على تحركات الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع وجود أكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش، مشقة خاصة بالنسبة للمرأة الفلسطينية. فمنذ عام ٢٠٠٠، واستناداً إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، اضطرت ٦٩ امرأة إلى الوضع عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، وهو ما أدى إلى ٣٥ حالة إجهاض ووفاة الكثير من النساء الحوامل.

٣٥ - ويجب على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل لتيسير حصول النساء الحوامل على الرعاية الطبية، كما يطالب بذلك القانون الإنساني الدولي، ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي وجرائمها ضد المرأة الفلسطينية. وفي هذا السياق، أشارت إلى أن عدم كفاية الرعاية الطبية أثناء الحمل يعدّ سبباً ثالثاً للوفيات بين النساء الفلسطينيات في سِنْ الإنجاب؛ وسوف يعاني ٠٠٠ ١٨ من بين ٠٠٠ ١١٧ امرأة حامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من نتائج الحمل السيئة بسبب نقص الرعاية الصحية الملائمة.

٣٦ - وأضافت أن السياسات الإسرائيلية غير الشرعية دمرت الاقتصاد الفلسطيني، مما يفرض عبئاً استثنائياً على المرأة الفلسطينية. فنتيجة للاحتلال الإسرائيلي، والقيود المادية والمؤسسية والإدارية، بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التدهور بسرعة. وانتشر الفقر والبطالة، لا سيما في قطاع غزة، حيث يعتمد ١,١ مليون من بين ١,٥ مليون من السكان على المعونة الغذائية. ولا تزال توضع العراقيل أمام الحصول على الرعاية الصحية والأغذية والمياه النظيفة والوقود. وأضافت أنه يجب تقديم مساعدة عاجلة للسكان

في قطاع غزة، ولا سيما النساء وأطفالهن. ويجب على المجتمع الدولي مطالبة إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

٣٧ - وعلى الرغم من إحياء عملية السلام في أنابوليس عام ٢٠٠٧، لا تزال انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان مستمرة، وزاد بعضها شدة. وتتوقع المرأة الفلسطينية من المجتمع الدولي والقانون الدولي حماية حقوقها والعمل على ضمان السلام والأمن الذي تتطلع إليه. غير أنه يجب على إسرائيل أن تكف عن ممارساتها غير المشروعة، وتنهي احتلالها، وتسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وعند ذلك فقط، يمكن إحراز تقدم حقيقي نحو النهوض بالمرأة في المنطقة.

٣٨ - **السيدة الزبدة** (الأردن): قالت إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أُضيفت في عام ٢٠٠٧ إلى الجريدة الرسمية في الأردن. وتعد المساواة بين الجنسين أولوية وطنية، وقد أُحرز قدر كبير من التقدم على الرغم من المفاهيم الاجتماعية الأبوية السائدة. فيوجد الآن ٤ وزيرات من بين ٢٨ وزيراً، وتمثَل المرأة في مجلسي البرلمان، وتتولى أدواراً قضائية ودبلوماسية بارزة، كما أنها ممثَلة في المجالس البلدية. وقد زاد تمثيل المرأة في قوة العمل من ١٣,٨ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ١٤,٧ في المائة عام ٢٠٠٧. وخُصصت حصة قدرها ٢٠ في المائة من الوظائف في المجالس البلدية للمرأة. ووُضعت استراتيجية وطنية لرعاية الحماس السائد من أجل النهوض بالمرأة داخل المجتمع المدني.

٣٩ - ويجري تعديل القوانين لكي يشمل الضمان الاجتماعي جميع العاملين دون تمييز، ولإنشاء صندوق للأُمومة وضمان مخصصات متساوية عند التقاعد. وأُنشئ مصرف في عام ٢٠٠٦ لتقديم القروض للمشاريع الصغيرة ولا سيما للمرأة. ولا تزال البطالة بين النساء تمثل تحدياً ولكن يجري التصدي لها بعدة طرق، من بينها المشاريع الصغيرة الحجم في المناطق الريفية.

٤٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أقرَّ البرلمان قانوناً يوفر الحماية القانونية والاجتماعية الفعالة من العنف الأُسري. وصدرت وثيقة تتضمن تعاريف ومبادئ توجيهية عن هذا الموضوع. وافتتحت الحكومة داراً لإيواء الضحايا من النساء والأطفال، وقامت بتجديد مركز الاحتجاز المؤقت للنساء ووجهت اهتماماً جديداً إلى عملية إعادة التأهيل والتدريب، وفقاً للمعايير الدولية. ويوجه الاهتمام أيضاً إلى دور خطباء المساجد في الحث على إنهاء العنف ضد المرأة. ولا تزال الهيئة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تقوم بنشاطها في عدد من المجالات ذات الصلة، تشمل، من بين ما تشمل، تشجيع المنظور الجنساني في القطاع العام وفي الميزانية العامة. ولا يزال الأردن ملتزماً بالتعاون الدولي في هذا المجال.

٤١ - **السيدة أوتويكامانو** (تونغا): قالت إن النهوض بالمرأة عن طريق التعليم يشجع النمو الاقتصادي ويعمل على تخفيض الفقر وسوء التغذية ووفيات الأطفال. وينبغي إعطاء المرأة فرصاً متكافئة والحصول على التعليم والتدريب، حيث أن المرأة تمثل حالياً ثُلثي سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع. وأضافت أن قرابة ثُلثي النساء العاملات في بلدان العالم النامي يعملن في القطاع غير النظامي أو كمربيات بلا أجر. وقد زادت أعداد النساء والفتيات المصابات بمرض الإيدز خلال العقد الماضي ولهذا يلزم نهج استباقي للوقاية والتثقيف العام

٤٢ - وأثناء النقاش حول الاتساق في التنمية على نطاق المنظومة، وجَّه بلدها اهتماماً خاصاً إلى الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي إدماج المنظور الجنساني في المسار العام

لوكالات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المعنية بالتنمية المستدامة. وأثنت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتشجيعه طرائق إيصال المعونة على أساس البرنامج تدعم تولّي البلدان زمام السياسات الإنمائية والعمل المنسق، بينما توائم بين التمويل الوطني وتمويل الجهات المانحة، وتؤكد على النتائج والمساءلة المتبادلة للجهات المانحة والبلدان النامية. وتكفل هذه الطرائق أيضاً تدفقات للمعونة يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل، وخفض تكاليف المعاملات، وتشمل قضايا من قبيل التنمية المستدامة في تقييم البرامج.

٤٣ - وأضافت أن التقدم نحو تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية يرتبط بتنفيذ الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. فقد قدَّر البنك الدولي تكلفة تحقيق الهدف ٣ بمبلغ ١٣ بليون دولار سنوياً. وفي الوقت الحاضر، يجري تنفيذ برامج الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالنهوض بالمرأة في معظمها عن طريق مبادرات قطاعية، مع تخصيص جزء يسير من الميزانية فقط للأنشطة التي ترتبط مباشرة بتمكين المرأة. ويقول تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إنه يلزم زيادة تدفقات المعونة لدعم البرامج الإنمائية الأساسية. وتمثل الأزمة المالية العالمية الحالية تحدياً إضافياً، ولهذا ينبغي حثّ البلدان المانحة على ألا تتراجع عن إجراءاتها القصيرة الأجل والذي من شأنه أن يعرقل تحقيق المكاسب على المدى الطويل.

٤٤ - **السيدة موافيزي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن حكومتها صدَّقت على صكوك وطنية وإقليمية لتعزيز وحماية حقوق المرأة وقدمت آخر تقرير لها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام الحالي. وأضافت أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يحتلان مركز الصدارة في جدول الأعمال الإنمائي لبلدها، وتقوم الحكومة بإدماج المنظور الجنساني في سياساتها، وبرامجها، وأنشطتها من خلال آلية جنسانية وطنية ومراكز تنسيق جنسانية في الوزارات والحكومة المحلية. وتشمل التحديات المتبقية عدم كفاية البيانات المفصلة عن الجنسين، والقيود المالية، والحاجة إلى تدريب المهارات. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة كيان جنساني قوي لديه القدرة والموارد الضرورية.

٤٥ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، استهل رئيس جمهورية تترانيا حملة وطنية تحت شعار ''لا للعنف ضد المرأة'' تأييداً لدعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراء عالمي. والغرض من الحملة هو زيادة الوعي لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء مثل هذا العنف بحلول عام ٢٠١٥. وقد اعتمدت الحكومة قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٨ الذي يجرِّم أعمال الاتجار أو تسهيل الاتجار كما ينص على دفع تعويض للضحايا. وقالت إن قضية الاتجار قضية معقدة وتحتاج إلى عمل مشترك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٤٦ - وينبغي أن يكون تأمين حياة المواليد جزءاً من حقوق المرأة الأساسية في الصحة والحياة، ولهذا ينبغي إتاحة وصول جميع النساء إلى المراكز الصحية والقابلات الخبيرات. وفي أيلول/سبتمبر، كان بلدها أحد المضيفين لمناسبة خاصة بعنوان ''الالتزام بالتقدم للأُمهات وحديثي الولادة والأطفال'' بمناسبة احتفال الأمم المتحدة الرفيع المستوى بالأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - **السيدة مباللا إيينغا** (الكاميرون): قالت إن الاجتماع الحالي يُعقد في اليوم الدولي الأول للمرأة الريفية. فالمرأة تمثل أكثر من نصف سكان الكوكب وتعتبر بحق حجر الزاوية للمجتمع نظراً لدورها ومساهمتها في تقدم البشرية. ومع ذلك فإنها لا تزال تعاني من التمييز الذي تزيد من حدته الأزمة الحالية للأغذية والطاقة والأزمة المالية وتغيّر المناخ. وتعطي الكاميرون أولوية عالية للنهوض بالمرأة وقد أعدت استراتيجية إنمائية وطنية لمعالجة مظاهر عدم المساواة بين الجنسين. وترصد حكومتها بصورة مستمرة التقدم المحرز

نحو تنفيذ منهاج عمل بيجينغ، وتُدخل تعديلات على استراتيجيتها حسب الاقتضاء. وأضافت أن إعلانها السياسي وخطة عملها المتعددة القطاعات تعدّ خارطة طريق للعمل الحكومي في مجال التعليم، والصحة، والاقتصاد، والموارد البشرية، وصنع القرار، والمسائل القانونية، وفي الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة.

٤٨ - وأضافت أن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف يساهمون في البرامج والمشاريع من أجل تشجيع المشاريع الصغرى للمرأة وعملها، وتعزيز إدارتها وقدرتها الاقتصادية، وتقديم التسهيلات الائتمائية. وفي سياق الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تمت الموافقة في عام ٢٠٠٣ على ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بالكاميرون. ويتضمن الإجراء المتخذ تدابير لتقديم خدمات اجتماعية من أجل تشجيع القطاع الخاص، وتعزيز الموارد البشرية، وإدماج المجموعات المحرومة في الاقتصاد. ويجري الاضطلاع بأنشطة كثيرة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة.

٤٩ - وتشمل الأنشطة الخاصة التي تقوم بها الحكومة وآلياتها الوطنية من أجل النهوض بالمرأة زيادة الوعي فيما يتعلق بحقوق المرأة والصكوك ذات الصلة وكذلك الدعوة من أجل التخلي عن التقاليد والممارسات الضارة بالمرأة. وتقوم الكاميرون بدور نشط في حملة مناهضة العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى زيادة الوعي والأحاديث التثقيفية، تم إنشاء مراكز للمساعدة، وخط هاتفي ساخن لضحايا العنف، ودار إيواء في العاصمة. وتوجد في بعض مراكز الشرطة وحدات خاصة لرعاية الضحايا من النساء والأطفال. واعتُمد تشريع يقضي بتجريم العنف ضد المرأة.

٥٠ - ويتطلب النهوض بالمرأة مشاركة المجتمع بأكمله وجميع الوكالات الحكومية. وتُدرج عملية الميزنة الآن في هذا الإطار، وتقدم بيانات إحصائية لأغراض متابعة وتقييم التعاون بين وزارتي المالية والتخطيط والشركاء الآخرين. وهناك عدد من المعوقات التي تعرقل جهود الكاميرون من أجل النهوض بالمرأة، وطالبت الشركاء في التنمية باحترام التزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم في اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة عن التنمية. وتدعم الكاميرون التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/63/217) بضرورة الاهتمام ببحث المنظور الجنساني في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٥١ - **السيدة فون ليليم** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن المرأة هي الأكثر تضرراً من أزمة الأغذية الحالية وإن الجماعات المعارضة على وجه الخصوص، مثل الأطفال الصغار والنساء الحوامل، تواجه خطراً متزايداً يتعلق بسوء التغذية. وأضافت أن أحد الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي هو أن الإنتاجية لا تساير زيادة الطلب على الأغذية نتيجة للنمو السكاني، وزيادة الدخول، والتوسع الحضاري. فقد انخفض إنتاج الذرة والقمح والأُرز بشكل حاد، بينما ازداد الطلب على الحبوب والأغذية والأعلاف والوقود بدرجة كبيرة.

٥٢ - وهناك تجاهل لدور المرأة، التي تعدّ المنتج الرئيسي للأغذية في معظم بلدان العالم، ولا سيما في البلدان الفقيرة حيث تعدّ الزراعة من الأنشطة ذات الكثافة العمالية العالية. فالمرأة تساهم في نصف القوة العاملة لإنتاج الأغذية التي تُستهلك في البلدان النامية، وتساهم بثلاثة أرباعها في أفريقيا. ويساهم عدم المساواة بين الجنسين على نطاق السلسلة الغذائية في انعدام الأمن الغذائي؛ فالمرأة لديها فرص أقل من الرجل فيما يتعلق بالحصول على الموارد والفرص، بما يحد من قدرتها على الانتقال من زراعة الكفاف إلى نشاط أعلى قيمة. ولهذا ينبغي لإطار العمل الشامل الذي وضعته

فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية إدراج تدابير لمعالجة القضايا المتعلقة بالجنسين.

٥٣ - وقد استهل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة الريفية، دليلاً عن العلاقة بين الجنسين في الزراعة، يشرح القضايا الجنسانية في الزراعة ويتضمن أفضل الممارسات والدروس المستفادة للاسترشاد بها عند إدماج القضايا الجنسانية في مشاريع التنمية، وتطوير قدرة المزارعة، وتعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات العامة والخاصة. ويعدّ هذا الدليل استكمالاً هاماً لإطار العمل الشامل.

٥٤ - وأضافت أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يكتسبان أهمية متزايدة بالنسبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كأهداف مؤسسية وكصكوك لتخفيض الفقر على حد سواء لأن الصندوق يدرك أنه ينبغي تعزيز دور المرأة كمزارعة وكمنتجة من أجل تعظيم أثر التنمية الزراعية على الأمن الغذائي. ولهذا، عزز الصندوق من دعمه للقيادات النسائية في مجال الزراعة؛ وعُقد لأول مرة اجتماع منفصل للقيادات النسائية بالتوازي مع اجتماع مجلس إدارة الصندوق.

٥٥ - ويجري إعداد برنامج لدعم المرأة من أجل تولي مناصب قيادية في منظمات المزارعين، ويولى اهتمام خاص لضمان التمثيل المتكافئ للمرأة والرجل في منظمات المزارعين. وأيد الصندوق أيضاً دور المرأة في صنع القرار؛ فبالتعاون مع تنظيم المرأة من أجل التغيير في الزراعة والموارد الطبيعية، ومنظمة هيفر الدولية، استهل الصندوق شبكة وزيرات الزراعة والقيادات النسائية الزراعية التي اجتمعت لأول مرة في أيار/مايو ٢٠٠٨ أثناء الجزء الرفيع المستوى للجنة التنمية الاجتماعية في نيويورك.

٥٦ - **الرئيس:** قال إن اللجنة اختتمت بذلك مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٥٦ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.